متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أ/شوقي جباري
جامعة أم البواقي/الجزائر

الملخص :

لقد بذلت الجزائر جهودا لا يستهان بها في تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية، وتجديد الكثير من الهياكل القاعدية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة القادمة، ونظرا لجملة من العقبات التي تعاني الجزائر منها تم تصنيفها من طرف الهيئات الدولية في مراكز متأخرة على جميع المستويات، هذا ما جعل فكرة راسخة مفادها أن الجزائر من أكثر الدول مخاطرة في الاستثمار، فبيئتها طاردة وغير مستقرة.

Abstract:

As developing countries Algeria have made efforts to be reckoned with in creating an investment environment through the issuance of a number of laws and provide incentives tax alluring and renewal of a lot of structures basal to suit the requirements of the next stage, but classified by international bodies in the centers late at all levels, this is making it one of the countries in the investment risk.

المقدمة :

لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عالميا ملحوظا وأصبح من أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية وبشكل خاص الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية نحو اقتصاد السوق، وازداد هذا التوجه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين، واخذ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتدوير الأموال عالميا من خلال تخطيها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم، وهذا ما أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له، فضلا على جلب التكنولوجيا الحديثة ، وتوفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل التنمية والإسهام في تنمية الملكية الوطنية، ومساهماته الفاعلة في نقل المعرفة من خلال التعليم والتدريب للموارد البشرية، بما يخدم زيادة الفعالية الشاملة للاقتصاديات البلدان المضيفة، كما يعمل على رفع درجة المنافسة مع الشركات المحلية، وينجر على ذلك تخفيض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين جودة المنتجات والخدمات.

والجزائر شأنها شأن الدول النامية، لم يتوقف سعيها الحثيث لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في ظل تزايد انفتاحها وتبنيها لفلسفة اقتصاد السوق واندماجها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، حيث عملت على تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية والعمل على تجديد وتدشين الكثير من الهياكل القاعدية بهدف تحديث وعصرنه البني التحتية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة القادمة، إلا أن نصيبها من تدفقاته لم يتزايد بالأخص خارج قطاع المحروقات، كنتيجة منطقية لجملة من العقبات التي جعلت الجزائر تصنف من طرف الهيئات الدولية في مراكز متأخرة على جميع المستويات، هذا ما جعل فكرة تسود لدى كافة المستثمرين الدوليين أن الجزائر من أكثر الدول مخاطرة في الاستثمار، فبيئتها طاردة وغير مستقرة على جميع الأصعدة.

في خضم هذا الواقع وبالنظر للإمكانات البشرية والمادية التي تزخر بها الجزائر والموقع الجيو إستراتيجي، لابد من إيجاد السبل الكفيلة بتوفر مناخ استثماري جذاب له القدرة على بعث الأمل ورفع نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة خارج قطاع المحروقات.

وتماشيا مع مقتضيات المعالجة الرصينة والمتأنية للموضوع المطروق، فقد تم تقسيم هذه الدراسة، إلى مبحثين، حيث خصص الأول إلى تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في حين يعرض الثاني إلى سبل تحسين مناخ الاستثمار.

المبحث الأول : تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمارو بيئة الأعمال، إلا أنها لا تزال تعاني من بيئة غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا يحاول هذا المبحث إلقاء نظرة فاحصة على مكانة الجزائر ضمن أبرز المؤشرات المستخدمة في مجال تقييم مناخ الاستثمار.

1- مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر:

لقد شهدت الجزائر تحسن واستقرار ايجابي في جل المؤشرات الاقتصاد الكلي واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية التي فقدتها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، وذلك راجع إلى تنامي عائدات النفط، فقد أصبحت الجزائر تعيش في بحبوحة مالية حقيقية، والجدول رقم (01) يوضح أهم تلك التوازنات.

الجدول رقم (01) : تطور مؤشرات الأداء للاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2008-2013

البيان /السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.0	2.4	3.3	2.4	3.3	2.7
مؤشر سياسة التوازن الداخلي (الفائض أو العجز في الميزانية كنسبة منPIB)	11.40	6.8	2.7	0.2 −	1.3	--
مؤشر سياسة التوازن الخارجي (الفائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة منPIB)	23.20	0.3	9.4	9.35	8.21	0.4
معدل التضخم	4.40	5.7	4.3	4.5	8.9	3.3
رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)	8.58	5.41	5.45	4.4	3.63	3.30
معدل البطالة	11.3	10.2	10	10	11	9.8
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	74.58	72.73	74.39	76.05	77.55	79.4

المصدر: *Banque d'Algérie*, ***Rapport 2012 Evolution Economique et Monétaire en Algérie***, *Juillet 2013, pp: 23, 58, 65,69*

ومن خلال هذا الجدول يتضح أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، فقد سجل كل من ميزان الحساب الجاري وكذا الميزانية العامة فائضا خلال السنوات الأخيرة، كما عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار استقرارا نسبيا بالرغم من التذبذب الذي شهده الدولار في السنوات الأخيرة، أما فيما يخص معدل التضخم فقد تمكنت السلطة النقدية من التحكم به نسبيا، رغم ما تشهده الساحة الاقتصادية من تزايد للكتلة النقدية كنتيجة لتنامي حجم الإنفاق في برامج الإنعاش الاقتصادي المنتهجة، وإلى زيادة الأجور في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو ما يبرر وصول معدل التضخم إلى 8.9 % خلال سنة 2012، لكنها تمكنت من السيطرة علية وتخفيضه إلى 3.3 % خلال سنة2013، أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد بذلت السلطات الحكومية كل المجهودات اللازمة من أجل احتوائها ؛ حيث وصل معدلها إلى 9.8% خلال سنة 2013، فضلا على ذلك لقد استطاعت الحكومة الجزائرية حسن إدارة ملف المديونية الخارجية مستثمرة في ذلك النماء الكبير لاحتياطي الصرف الذي بلغ 194 مليار دولار خلال سنة 2013.

2- **مؤشرات البنية التحتية والموارد البشرية:** يعكس هذا المؤشر مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق الجغرافية للدولة والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق التنموية المحلية من ناحية، ومن ناحية أخرى إدماج وربط الأسواق الوطنية بالأسواق العالمية بتكاليف منخفضة، بالإضافة إلى عرض حجم ونوعية المؤهلات الخاصة بالموارد البشرية، ويمكن تلخص أهم المؤهلات التي تمتلكها الجزائر في النقاط الآتية: [1]

- **حجم السوق:** إذ يؤثر حجم السوق المحلية على الإنتاجية من حيث أن كبر حجم السوق يتيح للمستثمرين العمل في بيئة تتميز بوفورات الحجم الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية، ويتراوح عدد السكان في الجزائر نحو 37 مليون نسمة، ما يجعل الاستهلاك كبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز،إذ تستورد ما قيمته 65.7 مليار دولار سنة 2013.
- **البنية التحتية:** تملك الجزائر بنية متطورة نسبيا تساعد على جلب الاستثمار منها شبكة من الطرق طولها حوالي135000كيلومتر، بالإضافة إلى 4600 كيلومتر من السكك الحديدية منها 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية. ويوجد بالجزائر حوالي 13 ميناء يقدم مختلف أنواع الخدمات ويمكنها استقبال جميع أنواع السلع، إلى جانب هذا يوجد 35 مطارا منها 13 مطار دولي؛
- **بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية:** بلغ الهاتف الثابت 3.7 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات، أما فيما يخص

الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 03 متعاملين وليصل إلى أكثر من 19.7 مليون مشترك.

- **التزويد بخدمات الكهرباء والغاز:** بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوربية، كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التموين المباشر بالغاز.
- **المورد البشرية:** تعد الجزائر منبع للموارد البشرية المؤهلة حيث إن 75% من الشعب الجزائري في سن التعليم، حيث يمثل صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية معدل 96% عام 2010، ومن الانجازات التعليمية الهامة في الجزائر محو الأمية، حيث ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين سن 15 سنة فما فوق من 69.6% خلال الفترة 1995–2005 إلى 76% بالنسبة للفترة 2005–2010.[2]

3- تقييم مناخ الاستثمار الجزائري وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية:

لأجل تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، يمكن عرض أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية كما يلي :

3-1-مؤشر التنافسية العالمية: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع 122 مؤسسة عالمية ويعد أداة هامة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية وأداة لتفحص نقاط القوة ومواطن الضعف في بيئة أداء الأعمال.

و قد تراجع ترتيب الجزائر بمركز واحد ضمن هذا المؤشر خلال سنة 2011–2012 ، حيث احتلت المرتبة 87 عالميا من 142 دولة شملها التقرير برصيد 3.96، بعدما كانت تحتل المرتبة 86 من 133 دولة في التقرير السابق 2010–2011، وهذا ما يفسر بأن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع على نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. بالمقابل اعتبر التقرير الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي الذي يضم أكبر المختصين الاقتصاديين الدوليين وأهم صانعي القرار الاقتصادي العالمي أن الجزائر تصنف ضمن الاقتصاديات الأقل تنافسية، واعتمد التقرير على عدد من المؤشرات مثل وضعية المؤسسات والهيئات والمنشآت القاعدية والمؤشرات الاقتصادية الكلية فضلا عن وضعية القطاعات الصحية والتعليم، فعالية السوق، القدرات التكنولوجية، القدرة على تفعيل الأعمال والابتكار، مدى استقلالية القضاء وفعاليته في اتخاذ القرارات، حماية واحترام الملكية ومدى احترام الحكومات

للأخلاق ومدى انتشار الرشوة، وبناء على هذه المؤشرات فقد جاءت الجزائر في الرتبة 83 عالميا من مجموع 133 دولة، ورغم تحسن الرتبة الجزائرية التي كانت في الرتبة 99 في تقرير العام المنصرم، فإن أغلب المؤشرات ظلت سلبية خاصة في مجال الرشوة واستقلالية القضاء ودعمت الجزائر بالخصوص في مجال مؤشرات الاقتصاد الكلي بالنظر للراحة المالية التي تتمتع بها، بينما ظلت وضعيتها في مجال الضغط الجبائي ووضعية البنوك سلبية أيضا.[3]

3-2-مؤشر بيئة أداء الأعمال: يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام2004 مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال وتشمل تلك المؤشرات: بدء المشروع،التعامل مع التراخيص، توظيف العمال ،تسجيل الملكية، الحصول على القروض حماية المستثمرين، دفع الضرائب ،التجارة عبر الحدود تنفيذ العقود ، وإغلاق المشروع.[4] وقد تحصلت الجزائر على المرتبة 152 عالميا في 2013 ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال، أما خلال سنة 2012 فحققت المرتبة 150 أي أنها تراجعت بمرتبتين، وأصبحت تقبع في المراتب المتأخرة عالميا.كما يكشف الجدول الآتي ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لبيئة أداء الأعمال لعام 2013 على النحو التالي:

الجدول رقم (02):

ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2013.

المرتبة عالميا من بين 185 دولة				
بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	توصيل الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان
156	138	165	172	129
حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الإعسار
82	170	129	126	62

Source:World Bank,Doing Business in the Arab World 2013,at:www. Doingbusiness.org.

و يبين الجدول أن الجزائر حلت في مراتب متأخرة في المؤشرات الفرعية لبيئة أداء الأعمال إذ تراوحت مرتبتها ما بين المرتبة 172 والمرتبة 62 عالميا، وهذا ما يعتبر دليلا على تميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بتعقيد إجراءات تأسيس المشروع، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الممتلكات، وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا وهو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن بالرغم من هذا تبقى بعض المؤشرات ايجابية لبلد مثل الجزائر؛ حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعد مقبولة مقارنة بعدد الدول التي يشملها التقرير.

3-3-تقارير المخاطر القطرية: تقوم مؤشرات تقويم المخاطر القطرية على أساس بعض المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية، كالمخاطر الاقتصادية والمالية، الحرية الاقتصادية، مؤشرات المديونية، توافر التمويل..الخ، وعلى العموم يوجد العديد من المؤشرات الدولية المختارة المتعلقة بالمخاطر القطرية الصادرة عن جهات دولية متخصصة ومتعارف عليها من أهمها:[5]

3-3-1-المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعة P.R.S من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية International Country Risk Group (ICRG) منذ عام 1980، وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويغطي المؤشر 140 دولة من بينها 18 دولة عربية. ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50 % من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 % من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر المالية

(يشكل 25 % من المؤشر المركب).وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): درجة المخاطر القطرية ودرجتها المئوية

درجة المخاطر	منخفضة جدا	منخفضة	معتدلة	مرتفعة	مرتفعة جدا
درجة المؤشر%	100-80	79.9-70	69.9-60	59.9-50	49.9-0

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2008، ص 124.

وحسب هذا المؤشر حصلت الجزائر في جوان 2012 على درجة مخاطرة منخفضة (من 70 إلى 79.9) (أنظر الجدول رقم04). وبالتالي فإن مناخ الاستثمار في الجزائر يتميز بدرجة مخاطرة منخفضة.

3-3-2-مؤشر وكالة دان براديستريت: يقيس مؤشر وكالة دان أند براديستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييما لـ132 دولة منها 17دولة عربية وتقسم درجة المخاطر إلى ست فئات هي (منخفضة – طفيفة – معتدلة – مرتفعة – مرتفعة جدا – أعلى درجات المخاطر). وجاء تصنيف الجزائر ضمن هذا المؤشر في في درجة مخاطر معتدلة خلال شهر مارس 2012 وبمقارنة المؤشر بين عامي 2010 و2012 تبين أن الجزائر قد تراجعت في التصنيف.

3-3-3- المؤشر اليوروموني: يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروموني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبر ويقيس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالالتزامات الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية التحويل رأس المال المستثمر وأرباحه.ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية تنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة هي : المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل المصرفي طويل المدى، توافر التمويل قصير المدى، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل. وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر ،دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر ويغطي المؤشر 185دولة من ضمنها 20دولة عربية.وقد تم تصنيف الجزائر في أفريل2012 بدرجة مخاطر معتدلة ضمن هذا المؤشر.

3-3-4- مؤشر الكوفاس: ويصدر هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية منذ سنة 1996 ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، ويستند هذا المؤشر على مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات القصيرة المدى، وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما الدرجة الاستثمارية A والتي بدورها تتفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4 ومجموعة درجة

المضاربة ويشار إليها بالأحرف D.C.B ويغطي المؤشر 165 دولة منها 19دولة عربية.

وصنف المؤشر الجزائر في درجة الاستثمار A4 بما يعني أن سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا. (أنظر الجدول رقم04).

الجدول رقم (04): وضع الجزائر في تقارير المخاطر القطرية

الكوفاس		مؤشر اليورموني	دان أند براد ستريت		المؤشر المركب للمخاطر القطرية	
157 دولة	165 دولة	180 دولة	133 دولة	132 دولة	140 دولة	**140 دولة**
juin-12	janv-11	apr-12	mars-12	dec-10	juin-12	**dec-10**
A4	A4	40.1	c5	b5	72.0	**72.0**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت، 2012، ص62.

3-4- مؤشر الحرية الاقتصادية: أصدر معهد Héritage Fondation الأميركي بالتعاون مع صحيفة **وول ستريت جورنال** مؤشر الحرية الاقتصادية، والذي يقيس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها الواسع، حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع ،كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة كما يسهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، إذ ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسئولين لجهة خلق انطباع إيجابي عن البلد ودعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتمد هذا المؤشر على عشرة عوامل،وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية والذي يمكن توضيح قيمته كما يلي: [6]

-(80-100): دلالة على حرية اقتصادية كاملة

-(70-79.9): دلالة على حرية اقتصادية شبه كاملة

-(60-69.9): دلالة على حرية اقتصادية معتدلة

-(50-59.9): دلالة على ضعف الحرية الاقتصادية

-(0-49.9) : دلالة على انعدام الحرية الاقتصادية

واحتلت الجزائر حسب هذا المؤشر سنة 2012 المركز 140عالميا من بين 186 دولة والمركز ما قبل الأخير عربيا، إذ وُصفت بأنها اقتصاديات تكاد تنعدم فيها الحرية. وذلك بالاعتماد على عدد من العوامل على غرار حرية العمال، التحرر من الفساد، الحرية المالية، درجة تدخل الحكومة، حرية الأعمال، الحرية النقدية، حرية التجارة وحرية الاستثمار.

3-5-مؤشر الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقدم تقرير الاونكتاد تصنيفا لدول العالم باستخدام معيارين هما "الإمكانات والأداء" ومن اجل تقييم أداء وكفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-5-1-مؤشر الأداء- أداء الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو عبارة عن مقارنة بين نسبة مساهمة الدولة في الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي إلى مساهمتها في الناتج المجلي الإجمالي العالمي؛ حيث إذا كانت هذه النسبة اكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن هذه الدولة كانت قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع الحجم النسبي لنتاجها الوطني الإجمالي أما إذا كانت النسبة اقل من الواحد الصحيح، فهذا يعني أن مساهمة الدولة في إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي اقل من مساهمتها في إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. مما يعني أنها لم تستطع إن تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيه الكفاية.

3-5-2-مؤشر الإمكانات:

وهو يقوم بتصنيف الدول حسب أمكانتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[7]

وفي سنة 2011 صنفت الجزائر بناء على تقاطع مؤشر الأداء والإمكانيات ضمن دائرة الدول ذات الجذب المنخفض والإمكانيات المرتفعة، وعلية وفقا لهذا المؤشر يتبين ضعف نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بما تتمتع به من إمكانيات.

المبحث الثاني : سبل تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

حتى يتم تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر فإنه ينبغي توافر جملة من المتطلبات والتي تشكل في جوهرها إحدى الشروط الضرورية لتعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-تحسين الإطار التشريعي والمؤسسي: أن توفر الإطار التشريعي والمؤسسي الملائم من العوامل المهمة في تأهيل مناخ الاستثمار واجتذابه، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا لابد من وجود قانون موحد للاستثمار خالي من الغموض ويتميز بالاستقرار والشفافية، وأن يكفل هذا القانون حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر؛ حيث من شأن عدم استقرار التشريعات والقوانين المحدثة للاستثمار والمنظمة له، أن تثبط عزيمة المستثمرين وتشل المبادرات لديهم.[8]

ويتميز الإطار التشريعي في الجزائر بالغموض والضبابية وعدم الاستقرار ، حيث تثير الكثير من القوانين الخوف لدى المستثمرين الأجانب ، كما يلاحظ أنّ قاعدة 49 / 51 التي أقرّها القانون التكميلي لسنة 2009 أثارت جدال لم ينته بعد بين مؤيد لها ومعارض. والحقيقة العملية تؤكد أن هذه القاعدة غير ضرورية إطلاقا إلا في حالة بعض القطاعات الإستراتيجية مثل: الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، أنواع معينة من الأدوية ، توزيع مياه الشرب، وإدارة المطارات والموانئ.

وفي هذا المجال يتعين على السلطات الحكومية الوصية إجراء عملية تقييم بشكل دوري ومستمر لآثار السياسات المتخذة على تطورالمناخ الاستثماري لتحديد مدى تطابقها مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين وتطهير المحيط الاقتصادي من البيروقراطية والرشوة والفساد. وهذا باعتماد الحكم الراشد في إدارة الاقتصاد الوطني واعتماد الشفافية ضمن كافة القطاعات، بالإضافة إلى الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار وجعلها تتميز بأكثر شفافية ووضوح وملمة بكل الجوانب التي تخص الاستثمار بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.[9]

2-إصلاح وتحرير القطاع المالي: يعتبر القطاع المالي الكفء والسليم مكونا أساسيا في قابلية حساب رأس المال للتحويل، إذ كثيرا ما تتسبب البنوك، من خلال أداء العاملين فيها والقائمين عليها، في تفويت فرص الاستثمار على المستثمرين وتوجيه قرارات استثماراتهم نحو مواقع أجنبية أخرى، حيث أن الحصول على القروض والتمويلات الضرورية يمر عبر

إجراءات بيروقراطية كثيرة التعقيد، تخضع لأساليب غير واضحة ينتابها كثير من التمييز وعلاقات المحسوبية والارتباط بمراكز النفوذ. وهو ما يدفع بالجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لإصلاح القطاع المصرفي، حيث تبرز ضرورة عصرنة وتحسين آلية عمل الجهاز المصرفي حيث أن تراجع الاستثمارات الأجنبية بسبب الدور السلبي للبنوك الجزائرية رغم ملاءتها المرتفعة جدًا (التي وصلت إلى 24%) في تعزيز الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، والتأخر المسجل في اعتماد وسائل الدفع الحديثة على الرغم من وجود بنية تحتية متطورة منذ 2006، كما يتوجب التخلي عن فكرة التخصص المصرفي لفائدة فكرة التنويع، بما يسمح بتغطية الخسائر، ومن الملح العمل على إعادة تقويم الموارد المالية للمصارف الجزائرية عن طريق زيادة رأس المال واندماج البنوك فيما بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية بهدف تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير. كما يجب العمل على أصلاح سوق الأوراق المالية من خلال تعديل مختلف القوانين وتبسيط الإجراءات المتعلقة بعملية الاستثمار والسماح بإنشاء أسواق موازية للأوراق المالية تتعامل في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يصاحبها في ذلك متطلبات إدراج وإفصاح مالي أكثر تبسيطا؛ والتسريع في عملية الخصخصة التي تعد عاملا هاما في تحرير حساب رأس المال وإفساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص المحلي وترقيته، وخلق روابط خلفية مع الشركات الأجنبية.[10]

3- إرساء معالم الحوكمة لمحاربة الفساد: تعاني الجزائر على غرار بقية الدول النامية من معضلة الفساد بل أكثر من ذلك فهي تصنف من بين الدول الأكثر فسادا في العالم من طرف العديد من الهيئات الدولية كمنظمة الشفافية الدولية رغم التدابير التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة للتقليل من حدة الظاهرة؛ حيث يشير مؤشر إدراك الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية بأن الجزائر تحتل مراتب متأخرة، مما جعلها مصنفة ضمن الدول التي ينتشر فيها الفساد بصورة كبيرة؛ حيث تحصلت سنة 2012 على34 درجة واحتلت بذلك المرتبة 105 عالميا من 176 دولة والعاشرة عربيا.[11]و يرجع سبب الأداء الضعيف إلى عدة أسباب: أهمها كثافة الإجراءات البيروقراطية، انتشار الرشوة في الإدارات العامة، إهدار الموارد وسوء إدارة القطاع العام، الاختلاسات، غسيل الأموال، والتقاعس في ملاحقة جرائم الفساد.[12]

وتجدر الإشارة، أنه لا يجدي القضاء على الفساد إذا ما كانت النتيجة قيام حكومة جامدة وغير متجاوبة، وبدلا من ذلك ينبغي لاستراتيجيات مكافحة الفساد أن تسعى إلى تحسين كفاءة الحكومة وإنصافها وإلى تعزيز

كفاءة القطاع الخاص. وقد بين الخبير لدى البنك الدولي (D.Kaufmann)[13] هذا التوجه، حيث يرى بأن الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد يعبران عن شيء واحد، ولذلك فلا يمكن القضاء على الفساد من خلال التركيز على الجانب القانوني فقط، بل لا بدّ من تحسين عمل المؤسسات وتحقق الإدارة الرشيدة. ويقصد بالإدارة الرشيدة تحقق دولة المؤسسات من خلال الفصل بين السلطات والتوازن بينها وتمثيل عامة الناس والشفافية والإفصاح والمساءلة وسيادة القانون واستقلال القضاء.

4-تأهيل الموارد البشرية:إذ يتعين على الجزائر أمام كل المعطيات التي يفرضها اقتصاد المعرفة أن تعمل على تأهيل العنصر البشري وتطوير قدراته من خلال تكوينه بالشكل الذي يسمح بتعزيز أداء الاقتصاد واستخدام تكنولوجيات الإعلام والتحكم في التقنيات الحديثة. وذلك من خلال إعداد البرامج المتعلقة بتكوين وتدريب الموارد البشرية؛ فضلا عن تقديم حوافز اجتماعية للأميين الراغبين في التعلم، وتشجيع الترجمة وتطوير سياسات التعليم وربط الجامعة بالتخصصات التي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل[14].

5- توفير مجموعة متكاملة من الخدمات الاستشارية:حيث أن تواجد المكاتب الاستشارية وهيئات البحوث والدراسات وبيوت الخبرة، يعد من المحفزات المهمة للاستثمار، من خلال تقديم المعلومات الدقيقة والشاملة حول اقتصادياتها وقطاعاتها المختلفة اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ومتابعة المستثمرين من أجل التأكد من وصول المعلومات المطلوبة للمستثمر والتواصل معه وخاصة في حالة احتياجه لأية خدمات إضافية، والوقوف على الأسباب الحقيقية وراء انسحاب المستثمر والعدول عن فكرة تنفيذ المشروع بغرض تحسين الأداء وضمان عدم تكرار ذلك مستقبلا.[15]

6-التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي: تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول النامية التي تعاني من استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛ حيث تنامي حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الوطني الخام من 19.50 %خلال سنة1988 إلى 50 % سنة 2010،[16] وهي نسبة لا يستهان بها مقارنة بالدول النامية، ويرجع السبب في ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، لاسيما خلال فترة منتصف الثمانينات وما تحمل في طياتها من انخفاض مردودية الاقتصاد الوطني، وضرورة التخلص من النظام الاشتراكي والسير قدما نحو تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بهدف تسريع وتيرة تبني نظام اقتصاد السوق.

وبهدف التقليل أو الحد من هذه الظاهرة ينبغي على الجزائر العمل على إتباع الإجراءات الآتية:[17]

– إصلاح النظام الضريبي وجعله يساير التطورات العالمية، والعمل على مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدلها ؛

– تشديد العقوبات على التهرب الضريبي، وكل نشاط من نشاطات الاقتصاد الإجرامي بالأخص التهرب الذي بات يمثل خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني؛

– تسهيل الإجراءات الإدارية(التراخيص الإدارية– الإجراءات المالية والتجارية.....الخ) بهدف تيسير عملية التنقل السلس والسليم للقطاع غير الرسمي إلى الشرعية.

– تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، حتى تصبح قريبة من كلفة العمل في القطاع غير الرسمي، وبالتالي يشعر أصحاب الأعمال أنهم لا يحصلون على مزايا إضافية من جراء الانخراط في العمل غير الرسمي.

– يجب على أجهزة الدولة تطبيق القوانين على الجميع وليس بصورة انتقائية حتى يتيقن المواطن أن الدولة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة، ولا يضطر للبحث عن خدمات تكميلية تخلق طلبا على النظم غير الرسمية.

7– توفير البنية التحتية وتطوير الهياكل القاعدية: ويشتمل ذلك على المرافق التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التي تؤمن عمل المستثمرين الأجانب بكفاءة،

وتتمثل في: الهياكل المرتبطة بحركات وتدفق السلع والخدمات والمعلومات والأشخاص كشبكة الطرق الكبرى، المياه، الكهرباء، المواصلات السلكية واللاسلكية، وسائل الاتصالات، المواقع الصناعية، وكذلك شبكة الخدمات كالبنوك، شركات التأمين، الفنادق، قاعات الاجتماعات، إضافة إلى هياكل الرفاهية الاجتماعية والتقدم التكنولوجي والإنتاجي كالمستشفيات، مراكز الصحة، المدارس والمعاهد والجامعات، مراكز السياحة، مراكز البحث والمخابر، ويساهم توفر الهياكل القاعدية في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار مع الانطلاقة السريعة للمشاريع الاستثمارية (ربح الوقت)، فعدم توافر الهياكل قد يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين، وفي حال إقبالهم قد يكون المشروع معرضا للفشل[18].

8–معالجة مشكلة العقار الصناعي: يعتبر العقار الصناعي من أهم الشروط لتحقيق الإستثمار الوطني والأجنبي ، إلا أنه من الصعب الحصول

عليه نظرا لقلة الأراضي وتكلفتها والمضاربة عليها ، كما توجد إشكالية غياب عقود الملكية لدى المستفيدين من الأراضي الصناعية بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل فيما يلي :[19]

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة
- ثقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الإستثمار، وهيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار.
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة، أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها .
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط .

ومن أجل معالجة ملف العقار الصناعي يتوجب العمل على تسوية جميع العقارات المملوكة للخواص، من خلال تخفيض تكلفة التسوية، ثم إحصاء الجيوب العقارية المملوكة للدولة وتسجيلها لمنع مافيا العقار من الاستيلاء عليها.

9- تحسين الفرص الترويجية إلى الاستثمار:

في الجزائر تقع المسؤولية الأولى الخاصة بسياسة الترويج للفرص الاستثمارية على عاتق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بينما أنها في الأصل مسؤولية تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى، فيفترض تضافر كل الجهود لإنجاح هذه العملية، ويتطلب الأمر استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب والتقنيات المعروفة لتحقيق الاستقطاب الأفضل للاستثمارات الأجنبية.

والجدير بالذكر أنه عادة ما تمر عملية الترويج للاستثمار بمراحل أساسية تتمثل في رصد آراء المستثمرين الأجانب سواء كانت ايجابية أو سلبية، بناء الانطباع العام عن القطر وتسويقه كموقع مصيف للاستثمار، العمل على استهداف المستثمر المحتمل والحالي وتوليد الاستثمار، وتكون فاعلية تقنية تولد الاستثمار مرهونة بمدى ملائمة مناخ الاستثمار لاحتياجات ومتطلبات أنواع معينة من القطاعات الصناعية والشركات.

ويتوقف نجاح سياسة ترويج الفرص الاستثمارية على عدة عوامل، منها: مدى نجاح وتركيز الرسالة التسويقية وتلبيتها لاحتياجات المستثمرين، دقة قاعدة البيانات التسويقية، درجة المهنية التي يتسم بها أسلوب هيئة تشجيع

الاستثمار في التعامل مع المستثمرين المحتملين والقائمين، بالإضافة إلى فاعلية أنشطة المتابعة التي تقوم بها هيئة تشجيع الاستثمار لاسيما فيما يتعلق بتوسع القاعدة الاستثمارية والعلاقات التي تكونها.[20]

وبهدف تحقيق سياسة ترويج للفرص الاستثمارية جيدة، لابد من الحرص على متابعة الجهود الترويجية للهيئات المشجعة على الاستثمار من خلال :[21]

- الاعتماد على إستراتيجية ترويجية تركز على ترويج للفرص الاستثمارية.
- المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والمعارض الدولية، وعقد لقاءات مع المستثمرين الأجانب بشكل دوري وباستمرار.
- إبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول، قصد تسهيل وتيرة تنقل الاستثمارات.
- المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمرتقب تنفيذها؛
- إجراء زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية؛
- فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية أو شاركت بها .

الخاتمة :

في الختام يمكن القول أن تحليل المكونات الأساسية والمؤسساتية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،تعد سلبية وغير مشجعة لعملية الاستثمار المحلي والأجنبي على حد السواء وذلك نظرا لجملة من العقبات التي تعيق عملية انسياب رؤوس الأموال. ولعل من أهمها نجد مشكلة التمويل والتسهيلات الائتمانية، تعمق البيروقراطية والرشوة، تفشي أنشطة السوق غير الرسمي، عدم استقرار الإطار التشريعي والمؤسسي، مشكلة العقار الصناعي، وعدم كفاءة العملية الترويجية للفرص الاستثمارية المتاحة .

وإزاء هذه الوضعية يتوجب على صناع القرار القيام بتشخيص دقيق ومستمر لعناصر البيئة الاستثمارية للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب، فضلا على بذل المزيد من الجهود قصد تذليل تلك العقبات .

و توصي الدراسة بضرورة تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال العمل على :

- مواصلة دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية مع ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية؛
- السماح للاستثمارات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة بتملك المشروع بالكامل بشرط قيامها بتصدير أكثر من 80% إلى الخارج، مع منح إعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بتنمية المناطق النائية؛
- معالجة ملف العقار الصناعي بتسوية جميع العقارات المملوكة للخواص وتشجيع ذلك بتخفيض تكلفة التسوية، ثم إحصاء الجيوب العقارية المملوكة للدولة وتسجيلها لمنع مافيا العقار من الاستيلاء عليها؛
- توفير قاعدة بيانات فعلية شاملة متاحة في مواقع الانترنيت وبلغات متنوعة، تشمل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر ودليل للاستثمار في الجزائر مرفق بخريطة تبين فيها بالتفصيل مواقع توزع الثروات الباطنية وكذا شبكة الطرق البرية وسكك الحديد ومدى قرب أو بعد مصادر المياه والكهرباء والغاز من مواقع الاستثمار، مع ضرورة التحديث الدوري لكل هذه المعطيات ؛
- ضرورة وضع استراتيجيات انتقائية تستهدف جذب أنواع معينة من الاستثمارات تتلاءم مع وضعية التنمية السائدة، وتتميز بمرونة عالية في نقل التكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية؛
- تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار بالرفع من كفاءة وفعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

الهوامش :

[1] KPMG, Guide Investir en Algérie, édition 2012, p22.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، ص 163.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2011**، الكويت، 2012، ص18.

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2008، ص ص 135-139.

[5] **نفس المرجع السابق**، ص ص 123-128.

[6] The Heritage Foundation, The Wall Street Journal, **Index of Economic Freedom**,2012,P36.

[7] فايز عبد الهادى أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، "**مجلة دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية**"، إصدار خاص، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2012، ص ص 33-34.

[8] فاطمة رحال، **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر (2000-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012/2011، ص105.

[9] مفتاح صالح وبن يسمينة دلال، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية _دراسة حالة الجزائر_** ،بحوث اقتصاديات عربية ، العددان 43-44، صيف-خريف 2008، ص ص 125-126.

[10] فاطمة رحال، **مرجع سبق ذكره**، ص248.

[11] *Transparency international, Corruption Perceptions Index 2012, http // www.transparency.org*

[12] لمزيد من التفصيل راجع :عبد الحميد براهيمي، دراسة حالة الجزائر،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول : "**الفساد والحكم الصالح**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2006، ص ص 861-865.

[13] Daniel Kaufmann," **10 idées reçues sur la gouvernance et la corruption**",in : Finances et développement, FMI, septembre 2005, pp 41-43.

[14] عبد الحميد براهيمي، **مرجع سبق ذكره**،ص ص 878-880

[15] فاطمة رحال، **مرجع سبق ذكره**، ص248.

[16]50-ans-de-bilan-de-l-économie-algérienne-1963-2012: http://www.reflexiondz.net/50-ans-de-bilan-de-l-economie-algerienne-1963-2012-9eme-partie_a15985.htm

[17] بودلال علي، **انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد الثالث، جويلية 2012، ص ص154-155.

[18] مفتاح صالح وبن يسمينة دلال، **مرجع سبق ذكرة**، ص ص 125-126.

[19] وصاف سعيدي محمد قويدري، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر : بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص46.

[20] المؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، ص 104.

[21] **نفس المرجع السابق**، ص 105.